

القسم الأول

تقرير المدير العام حول

" المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة .. قاطرة النمو الداعمة للتشغيل "

يتناول تقرير المدير العام للدورة (38) لمؤتمر العمل العربى موضوع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة .. قاطرة النمو الداعمة للتشغيل ، وذلك كقسم أول من البند الأول من جدول أعمال المؤتمر .

وقد اختار المدير العام موضوع تقريره لهذه الدورة الثامنة والثلاثين حول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، ويمثل ذلك عودة مبررة لموضوع طرح فى الدورة (21) للمؤتمر عام 1994 وكان بندا فنيا فى الدورة (35) لعام 2008 .

وأسباب العودة تتمثل خاصة فيما طرأ على علاقات التبادل التجارى السلعى والخدمى منذ اتفاقية الجات عام 1994 وبرامج الإصلاح الاقتصادى التى باشرتتها أغلب البلدان العربية ، والتى هدفت فى مجملها ، إلى تدعيم اقتصاد السوق ، ومنح دور متزايد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل ، وتشجيع المبادرة الحرة ، وعمادها المنشآت موضوع التقرير ، وخلال هذه الفترة واجهت هذه المنشآت صعوبات جمة فى التمويل والإدارة والتسويق ، وفي رفع كفاءتها الاقتصادية وأداء العاملين فيها ، وفي مواجهة منافسة شديدة ، تزداد ضراوة إلى حد الإغراق .

ومنذ آخر تناول للموضوع ساد العالم أزمة مالية تحولت إلى أزمة اقتصادية ثم أزمة اجتماعية وأزمة تشغيل . وعانت هذه المنشآت من الأزمة لأنها الأضعف فى حلقات الإنتاج وجاءت نتائج القمة فى عمق الأزمة (يناير 2009) لتقدم أملا لعنايتها بالتشغيل ، ودعمها لتلك المنشآت من خلال مبادرة فعالة . وتبلورت هذه المبادرة فى صورة الحساب الخاص لدى الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بغطاء مالى يقدر له أن يصل مليارى دولار . لذلك يأتى هذا التقرير فى توقيته ليعبر مؤتمر العمل العربى من خلاله عما يأمله من ذلك الحساب الخاص .

بدأ التقرير بعد **المقدمة بتمهيد** ، وفى هذا التمهيد تم توضيح استخدام مصطلح منشآت وليس صناعات أو برامج وأكد اهتمام التقرير بالمنشآت الصغرى بجانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، فالمنشآت الصغرى تمثل ما يزيد عن 85% من المنشآت العربية ، وتقع نسبة هامة منها فى القطاع غير المنظم ، وهى أكبر مولد لفرص العمل ، من خلال التشغيل الذاتى وبرامج تشغيل الشباب وبرامج موجهة لتشغيل فئات خاصة من الداخلين الجدد فى سوق العمل مثل المرأة أو المتعلمين أو فى برامج هدفت إلى توطيد الوظائف .

وهى مع ميزاتها الكثيرة إلا أن ظروف وشروط العمل فيها بحاجة إلى رعاية وتطوير ، وهذا الأمر من الاهتمامات الرئيسية لمنظمة العمل العربية خاصة فى جانب الأجور العادلة وفرص التدريب والحماية الاجتماعية .

وتصنيف المنشآت بين صغرى وصغيرة ومتوسطة ما يزال موضع اختلاف بين بلدان العالم وبين المنظمات الدولية المعنية بها مثل البنك الدولى ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية . وتحاول تكتلات اقتصادية أن توحد التعريفات فيها مثل الوحدة الأوروبية خاصة لغرض تحديد أسس التعاون فى هذا المجال .

وتختلف البلدان العربية فى تعريف تلك المنشآت كغيرها من البلدان . وترى منظمة العمل العربية أن يتم الاتفاق على تعريف موحد لهذه المنشآت يعتمد على حجم العمالة فى المنشأة ، كخطوة لاستكمال التعريف الموحد الذى يتضمن جملة المعايير الكمية من عمالة وآلات ووسائل نقل ومستوى تكنولوجى وحجم رأس المال أو المبيعات ثم المعايير النوعية من أسلوب إدارة واستقلالية . والمقترح يتضمن التحديد التالى :

- المنشآت الصغرى : ما بين 1 - 4 عامل
- المنشآت الصغيرة : ما بين 5 - 19 عامل
- المنشآت المتوسطة : ما بين 20 - 99 عامل

وللمنظمة أن تساهم مع أية جهة عربية خاصة منها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للوصول إلى مفاهيم مشتركة وتعريفات موحدة . ومثل هذا الجهد ضرورى لأى تعاون عربى فى هذا المجال خاصة من خلال الحساب الموحد الذى تبلور عن مبادرة القمة العربية فى الكويت ليدعم المنشآت دون الكبيرة بمليارى دولار .

وتناول **الفصل الأول** من التقرير دور هذه المنشآت في دعم التشغيل . ونوه التقرير بأن هذه المنشآت بأنواعها الثلاثة تمثل توجهاً لمختلف بلدان العالم بل اعتبرته بلدان قاطرة لنموها وفيما مضى كانت الشركات الكبرى والصناعات الثقيلة هي التي يعول عليها في التنمية .

فالمنشآت موضوع التقرير أصبحت المولد الأكبر لفرص العمل ليس حجماً فقط بل توزيعاً بين المناطق داخل البلدان وبين القطاعات الاقتصادية ، وبذلك فهي عنصر توازن اقتصادي وأداة عدالة في التوزيع ومحركاً لنمو التشغيل .

والأمر لا يقتصر على البلدان العربية أو البلدان النامية عموماً بل هو واقع البلدان الصناعية باختلاف درجة تطورها وأغلبها ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فإذا أخذنا 22 من هذه البلدان نجد مساهمة المنشآت دون الكبيرة في مجال التشغيل تتراوح ما بين 52% (الولايات المتحدة الأمريكية) و88% (في اليونان) نسبة إلى التشغيل الكلي .

وتساهم هذه المنشآت في القيمة المضافة بنسبة تتراوح ما بين 46% (كوريا الجنوبية) وقرابة 73% في البرتغال . وتساهم أيضاً في التصدير بنسبة تتراوح ما بين 23% في فنلندا و85% في إيطاليا .

أما الصورة في البلدان العربية لتلك المساهمة فهي أوضح في التشغيل ، فمساهمتها في الناتج المحلي تشوشه عوائد النفط التي طغت على الناتج المحلي العربي ، إذ تمثل 40% منه . إلا أن هذه العوائد تتذبذب بصورة جنونية إذ أنه في عقد واحد (2000 – 2010) كان أدنى سعر للبرميل من النفط 12 دولاراً وأعلى 94 دولاراً (بأخذ متوسط السعر في كل سنة) .

أما مساهمة هذه المنشآت في التصدير فما يزال محددًا في بلداننا فهي تعتمد على الأسواق المحلية ولا نجد إلا استثناءات في حالة لبنان أو في بعض القطاعات مثل الألبسة الجاهزة في المغرب وتونس والأردن .

ويقدر عدد هذه المنشآت في بلداننا بنحو 12 مليون منشأة تشغل قرابة 30 مليون عامل ، ويفتقر التقدير الدقيق إلى مسوح ميدانية وبيانات شاملة ومحدثة .

وما هو متاح من بيانات يشير إلى وجود 2.6 مليون منشأة عاملة في مصر تشغل قرابة سبعة ملايين عامل ، أو وجود 519 ألف منشأة في الجزائر (2008) تشغل ما يزيد عن مليون عامل .

هذه المنشآت تمثل 95% من القطاع الصناعي في المغرب وتشغل 50% من العاملين في القطاع الخاص وهي تنتج 30% من صادرات المغرب وتنتج 40% من الناتج المحلي .

كما يمثل إنتاج هذه المنشآت 14% من الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية ، و8% من صادراتها الصناعية ، وفي سلطنة عُمان تساهم هذه المنشآت بـ 22% من الناتج المحلي الإجمالي .

وهناك تخطيط لزيادة عدد هذه المنشآت وتشجيع تطورها في عدد من البلدان العربية فمخطط التنمية في الجزائر يتضمن زيادة عدد هذه المنشآت بـ 40 ألف سنوياً حتى عام 2014 ، وفي تونس تقدر الزيادة السنوية بنحو 14 ألف .

والبلدان العربية بحاجة إلى زيادة عدد هذه المنشآت ، فنسبة عدد هذه المنشآت إلى كل ألف من القوى العاملة لا يزيد عن (0.47%) في البلدان العربية لكنها ثلاثة أضعاف ذلك في بلدان آسيا ، ونجد في أمريكا اللاتينية ضعف ما لدينا من منشآت .

وتساهم المرأة بنسبة محدودة في ملكية هذه المنشآت أو العمل فيها ، فنسبة المالكين لها من الإناث تبلغ (9%) في مصر ، لكن تبلغ نسبة العاملات فيها إلى إجمالي العاملين (17.4%) .

لكن يبدو أن الوضع مختلف في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، فربيع الأعمال فيها يملكها نساء وكمؤشر على ذلك هناك 12 ألف سيدة عضو في مجلس سيدات الأعمال بالإمارات ، ومنذ 1995 كان هناك 29.7 ألف صاحبة عمل في السعودية .

وتشمل المنشآت الصغرى في البلدان العربية تلك التي تقام في إطار التشغيل الذاتي ، ويقدر بأنه ما يقارب من ثلث القوة العاملة العربية من الذكور و 12.5% من الإناث يعملون في إطار التشغيل الذاتي .

واستهدفت هذه المنشآت الصغرى لتنميتها من قبل الجانب الأكبر من البرامج فى البلدان العربية ، مثل برنامج "مقاوتى" فى المغرب وصندوق تشغيل الشباب فى الجزائر والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات فى سوريا وبرنامج "سند" فى عُمان و "نافع" فى البحرين و "طموح" أو "إنطلاق" فى الإمارات وبرنامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى ليبيا ... الخ .

وتتوزع بين المنشآت الصغرى والصغيرة ، الصناعات التقليدية والحرفية .. وهى ذات طبيعة خاصة . فهى جزء مهم من التراث الشعبى المادى وجانب من الذاكرة الثقافية الجماعية وذات علاقة وثيقة بتطوير السياحة وهى من أكثر القطاعات تشغيلاً لليد العاملة خاصة للمرأة العاملة فى بعض الحالات ، كما أنها تتوزع بين الريف والوسط القروى والحضر ، ففى مصر تشغل هذه ما يزيد عن 800 ألف ، وفى الجزائر نما عددها بنحو 43 ألف فى سبع سنوات .

وهذا النوع من الأنشطة بحاجة إلى برامج خاصة لتطويرها والتدريب لرفع كفاءتها ولها فرص أن تتحول إلى إنتاج فنى رفيع تنتسج له الأسواق الخارجية ولها قيمة مضافة عالية .

والتدريب فى هذه المنشآت يحتاج إلى تطوير أرباب الحرف ، كما أن تسويق منتجاتها بحاجة أكثر من غيرها إلى التعاونيات وجمعيات الحرفيين .

وتتناول **الفصل الثانى** التحديات التى تواجه هذه المنشآت . وتناول التقرير أهم هذه التحديات وهى ثمانية ، والتحدى الأول هو ضعف روح المبادرة التى تمثل أهم عناصر نجاح هذه المنشآت. والضعف فى هذه الروح أرت لفترة ساد فيها تولى الحكومة زمام المبادرة الاقتصادية ولم يتم التحضير الكافى لفترة تراجع دور الدولة الاستثمارى نتيجة إصلاحات اقتصادية وهيكلية كانت ضرورية ، فقد حُمِلَ القطاع الخاص مسئولية التنمية والتشغيل فى وقت يواجه فيه انفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة ، وتنمية روح المبادرة لمواجهة هذه التغيرات لا تأتى بين ليلة وضحاها .

فجذور تنميتها تكمن فى التعليم والتربية وفى دور الأسرة وفى التوجيه المهني وتوفر معلومات عن أسواق العمل وتطورها . وجهد إعلامي كثيف . ومن الطبيعى أن يكون ذلك من أولويات نشاط بعض الجهات مثل مشاريع البنك الدولى أو المجموعة الأوروبية أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى تعاملها مع البلدان العربية .

وتبذل جهود عربية فى هذا السياق مثل المركز الإقليمي لتنمية وتدريب رواد الأعمال والاستثمار فى المنامة بمملكة البحرين وأنشطة عديدة لمبادرات سمو الشيخ/ محمد بن راشد وسمو الشيخه / موزة بنت محمد المسند أو مبادرات شركات كبيرة عرفت ببرامج " شريان الحياة " .

والتحدى الثانى يتمثل فى ضعف الإطار المؤسسي والتشريعي ، فالقانون الشامل الذى ينظم عمل هذه المنشآت لم يصدر إلا فى بلدين فقط والبدليل عن ذلك كان إصدار العديد من القوانين الجزائية واللوائح المنظمة لبعض هذه المنشآت مثل الصناعات التقليدية أو المنشآت فى المناطق الصناعية أو المناطق الحرة . أو تتعلق بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .

وتفتقد البلدان العربية لوجود جهة حكومية تشرف على عمل هذه المنشآت . وهناك استثناء واحد لوزارة للصناعات الصغيرة والمتوسطة . ولا تشمل مهام هذه الوزارة المنشآت الصغرى . أما فى أغلب البلدان فيعنى بهذه المنشآت وزارات الصناعة ويقع ضم الصناعات التقليدية إلى وزارات السياحة غالباً .

أما المنشآت الصغرى فتتوزع بين أطراف عدة لا جامع بينها ومن هذه مشاريع تشغيل الشباب أو الأسر المنتجة أو التشغيل الذاتى وكثير غيرها .

وقد حاولت بلدان عربية تنسيق العمل بين هذه المنشآت المتعددة حجماً ونشاطاً وتبعية . فأنشأت لجاناً استشارية موسعة تضم كل المعنيين بهذه المنشآت وما تزال هذه المجالس فى عدد محدود من البلدان .

وتتجه البلدان العربية إلى المزيد من التنظيم مثل استحداث هيئات جديدة تعنى بهذه المنشآت فى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات .

والتحدى الثالث هو تحسين بيئة الأعمال ويتضمن ذلك العديد من أوجه التطوير مثل تقليل مدة وعدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع أو لتسجيله . ويلاحظ أن عدد الإجراءات المطلوبة ما يزال كبيراً بالرغم من بلوغ المستويات

الشائعة دولياً في كثير من الحالات . وتبقى مع ذلك عناصر أخرى لتحسين بيئة الأعمال مثل تطوير النظام المالي والمصرفي والبنية التحتية ... إلخ .

ويسر القيام بالأعمال مقياس هام يضم في داخله العديد من العناصر . وموقع كثير من البلدان العربية متميز في هذا المؤشر كما يبين ذلك ترتيب البلدان العربية بين 183 بلداً في العالم من حيث يسر القيام بالأعمال . ففي المقدمة تأتي السعودية في الترتيب 13 ثم البحرين وقطر فالكويت وعمان والإمارات تقع بين هذه الدول لا محالة . إلا أن أغلب البلدان العربية تجاوز ترتيبها المائة بالرغم من أن بلداً مثل مصر تقدم ترتيبه عشر مراتب في عام واحد . ودول العالم جميعاً في سباق لتيسير القيام بالأعمال ويعني ذلك أن ترتيب البلدان العربية سوف يتأخر إذا رضيت بما هو قائم .

والتحدي الرابع هو رفع كفاءة القائمين على هذه المنشآت والعاملين فيها . فنسبته ضئيلة منهم استفادوا بدورات تدريبية قبل بدء أعمالهم وقليلة هي المنشآت التي تستخدم مهنيين من قانونيين ومحاسبين وغيرهم .

ويؤشر هذا الواقع لمشكلة جدية وهي نقص التدريب وفرصة لهذه المنشآت . وهو تدريب له خصوصيته إذ يتضمن مهارات تخطيط وتمويل ومحاسبة وإدارة وتسويق إضافة إلى مهارات الإنتاج حسب مجال عمل المنشأة ... ومراكز التدريب الخاصة بهذه المنشآت نادرة في البلدان العربية إذ باستثناءات قليلة تأتي في مقدمتها السعودية فإن جهود التدريب لا تتم في مراكز متخصصة بل يستفاد غالباً من مراكز التدريب المهني أو الإداري الشائعة لتنفيذ برامج حسب الطلب وتشارك فيه كثير من مؤسسات التدريب الدولية الهادفة للربح في تقديم هذه الخدمة بما في ذلك منظمة العمل الدولية .

وتبذل منظمة العمل العربية جهوداً في هذا المجال خاصة من خلال مركز تنمية الموارد البشرية التابع لها . لكن يتم ذلك في إطار الموارد المالية المحدودة المتاحة .

والتدريب في هذا المجال وثيق الصلة بجهود دعم التشغيل لذلك كان هذا المجال أحد المشاريع الستة للبرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي أقرته القمة .

وتدريب الرياديين هو جزء من جهود مطلوبة لرفع كفاءة هذه المنشآت . ويلاحظ ضعف مستوى إنتاجية هذه المنشآت بشكل عام . وإحدى مؤشرات ذلك تأهيل هذه المنشآت للحصول على شهادة (الأيزو) . فهذه الشهادة لا تعني الجودة ولكن توفر البنية لتطوير الجودة وباستثناء حالة لبنان فإن المنشآت العربية الحائزة على هذه الشهادة تمثل أقل من 10% في أغلب الحالات وتتجاوز هذه النسبة 40% من المنشآت في حالات مثل البرازيل والهند وبولندا وغيرها .

والتحدي الخامس هو تأطير هذه المنشآت خاصة في فترة الإنشاء بما في ذلك تطوير حاضنات الأعمال . وقد بدأت تجربة حاضنات الأعمال في بلدان مثل مصر وتونس والأردن والمغرب والجزائر وتنتشر في غالبية البلدان العربية . ومن هذه الحاضنات ما اختص بالمشاريع التكنولوجية الصغيرة وهناك فرص لتطوير هذا النوع من الحاضنات خاصة في تونس ومصر والإمارات . لكن مناخ البحث العلمي التكنولوجي هو الذي يوفر الدعم والنجاح لمثل هذه الحاضنات .

وقد أصبح من المؤكد أن المنشآت التي احتضنت لها فرص نجاح أكبر بكثير من تلك غير المحتضنة كما بينت تجارب بلدان عديدة ومنها البلدان الأوروبية .

والتحدي السادس هو تحقيق " تشبيك " بين هذه المنشآت من ناحية وتطوير تسويق منتجاتها من ناحية ثانية .

" فالتشبيك " يسمح بتكامل عمل هذه المنشآت ويبيدها عن المنافسة الضارة وتكرار الأنشطة التي لا يستطيع السوق استيعاب إنتاجها . ويمكن أن يتم ذلك بفعالية خاصة في المجمعات الصناعية والحرفية .

كما أن تسويق منتجات هذه المنشآت يلقي صعوبات منها عدم قدرتها على الحضور الفاعل في المعارض المحلية والدولية وقد أصبحت الدولة صاحبة مسؤولية في تمكين هذه المنشآت من المشاركين في المعارض التجارية وذلك في كثير من البلدان ومنها تركيا وماليزيا .

ومن الوسائل الأخرى في التعاون ودعم التسويق تطوير التعاونيات الحرفية والإنتاجية . فيجب النأي بهذه التعاونيات عن أية تبعات إيديولوجية وكأنها جزء من الاقتصاد الموجه فهي أكثر ازدهاراً في البلدان الليبرالية . وربما يكون الوقت قد حان لتفعيل دور هذه التعاونيات من جديد .

والتحدي السابع هو تولى هذه المنشآت خاصة المتوسطة والصغيرة منها إنتاج قائمة من المنتجات تمتنع المنشآت الكبيرة عن إنتاجها . فهذا يعطى فرصة لنمو وتطوير المنشآت المتوسطة والصغيرة ويطور مفهوم المناولة (المقاوله من الباطن أو الصناعات المغذية ... الخ) وللهند تجربة متميزة في هذا المجال إذا إنها حددت ما يزيد عن 1200 إنتاجاً يترك للمنشآت الأقل من الكبيرة حصرياً للقيام به ، وهي تجربة طويلة ساعدت على تطوير المنشآت وتعدد أنشطتها والقيام بدول الإنتاج الوسيط .

والتحدي الثامن هو نقص التمويل ولأهميته فقد أفرد له فصل خاص وتمهيدا لذلك أبدي التقرير ملاحظتين احدهما تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والأخرى بشأن تحويلات المتقنين والمهاجرين .

فصافي الاستثمار الأجنبي المباشر تطور خلال السنوات الخمس الماضية وبلغ ما يزيد عن 80 بليون دولار عام 2008 لكنه يتيحه لبلدان محدودة . كما أنه مايزال يفضل مجالات الطاقة والاتصالات والإسكان الفاخر والمنشآت السياحية وهذه مفيدة لا محالة لكنها غير مولدة لفرص العمل بكثافة .

ولو وظف ربع تلك الاستثمارات فقط في المنشآت الصغرى ، والصغيرة والمتوسطة لأمكن إيجاد ما يزيد عن 3.7 مليون وظيفة سنوياً .

كما أن تحويلات المتقنين والمهاجرين هي الأخرى مهمة إذ تقارب 27 مليار دولار سنوياً ولو وظف ربعها فقط في إقامة هذه المنشآت فذلك كفيل بإيجاد قرابة مليون فرصة عمل .

وبالأمرين فقط يمكن تحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل في مكافحة البطالة بل والقضاء عليها لكن دون ذلك شروط وظروف يجب أن تتحقق .

وركز **الفصل الثالث** على مشكلة التمويل وهي من أهم ما تعانيه هذه المنشآت . فالبنوك بمختلف أنواعها تساهم بقدر محدود في التمويل فأقراضها لهذه المنشآت لايمثل إلا 8.3% من إجمالي عمليات إقراضها على المستوى العربي وتتدني هذه النسبة أكثر في بلدان مجلس التعاون الخليجي (2%) وذلك لوجود نسبة هامة من المنشآت الكبيرة فيها وتحظى هذه باهتمام البنوك الخليجية . ونسبة الإقراض المتجه لهذه المنشآت يتجاوز 26.8% في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وهناك استثناءات في البلدان العربية مثل حالة لبنان حيث بلغت النسبة 53.5% .

وهناك نية لدى البنوك العربية للتوسع في عمليات إقراض هذه المنشآت إذ أن النسبة المستهدفة قد تصل 20.6% وذلك حسب مسح أجرى حولها .

ومشكلة البنوك في أحجامها عن الإقراض هو الضمانات وقد أنشئ في البلدان العربية آليات مختلفة ومتعددة لضمان القروض وتكثر هذه في بلدان مثل المغرب وتونس .

وهناك سبب آخر مسكوت عنه وهو تردد المقترضين في التعامل مع البنوك التجارية لشكهم في شرعية طلب قروض بفوائد محددة مسبقا وذلك بالرغم من فتاوى مرجعيات دينية مثل الأزهر الشريف . وتشير تقديرات إلا أن هناك ما بين ربع وثلث المحتاجين إلى هذه القروض يتجنبونها .

والبديل عن ذلك هو البنوك ذات المعاملات الإسلامية . وقد اتجهت كثير من البنوك إلى اعتماد المعاملات الإسلامية بلغت نسبتها في بلدان مجلس التعاون الخليجي 59% من البنوك أما في غيرها من البلدان العربية فالنسبة أقل (30%) .

وهناك عزم لدى الحكومات العربية لتشجيع التوسع في هذا النوع من المنشآت ولن يتحقق ذلك إلا بدعم من البنوك . ومن أمثلة هذا التوسع في المنشآت عزم الجزائر على إنشاء 40 ألف منشأة جديدة كل سنة خلال مخطط التنمية الخماسي الحالي 2010 – 2014 واعتمد لذلك ملياري دولار . وتتوي تونس إنشاء 14 ألف منشأة جديدة كل سنة وهناك نية معلنه لدعم إنشاء هذه المنشآت في أغلب البلدان العربية خاصة منها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية الليبية .

وتقتضي عناية التقرير بالمنشآت الصغرى الاهتمام بالتمويل الصغير والمتناهي الصغر . وهذا النوع من التمويل يتجه لمشاريع التشغيل الذاتي والأسر المنتجة وأنماط عديدة أخرى . وقد تطور الإقراض المتناهي كما هي الحال في البلدان النامية عموماً التي زاد فيها عدد المقترضين الصغار بنسبة 21% خلال الفترة (2006 – 2008) .

وقد بلغت قيمة محفظة القروض المتناهية الصغر في عشرة بلدان عربية 1.175 مليار دولار عام 2008 ولم يكن حجمها قبل ذلك بسنتين قرابة نصفها فقط . أما عدد المقترضين فقد بلغ 2.4 مليون مقترض .

غير أن توزيع هذه القروض ما يزال متركزا في بلدين عربيين هما المغرب ومصر . ويقدر عدد المقترضين المحتملين على المستوى العربي بقرابة خمسة ملايين .

أما مصادر التمويل لهذه القروض فهي مؤسسات تمويل تنموية وحكومية وصناديق ومنظمات غير حكومية والشركات الخاصة . ويقدم هذا التمويل بشكل قروض في 62% من الحالات يلي ذلك المنح 22% .

تقدم 17 جهة مانحة مثل هذه القروض وقد التزم الممولون الدوليون بمبلغ 717 مليون دولار عام 2008 . وبجانب ذلك ينشط 8 مستثمرين رئيسيين في المنطقة .

والملاحظ على هذه القروض ضعف نسبة المعوم منها إذ لا تتجاوز 2% إلى في حالات طارئة بلغت 4.5% .

وتساهم مؤسسات التمويل الخاصة وكبار رجال الأعمال في هذا الجهد مثل صندوق عبد اللطيف جميل في السعودية ومجموعة شركات هائل سعيد في اليمن .

وقد بذل صندوق الخليج العربي ((Agfund)) جهوداً استثنائية في نشر تجربة صندوق الفقراء التي بدأها الدكتور / محمد يونس بينك جرامين في بنجلاديش عام 1979 . فأنجز الصندوق العربي بنك الأمل للأقراض الصغير في مصر واليمن والبنك الوطني للمشروعات الصغيرة في الأردن وبنك الإبداع في البحرين وللصندوق مشاريع قادمة في السودان وموريتانيا ولبنان وسوريا . كما أنشأ هذا الصندوق جائزة عالمية للمشروعات الرائدة .

وتناول هذا الفصل مبادرة سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت . وتضمنت المبادرة تخصيص اعتمادات مالية عربية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقيمة مليار دولار . وقد بلغ الاكتتاب في هذه المبادرة حداً يسمح ببدء عملها . واتخذت تلك المبادرة شكل **الحساب الخاص** لدى الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي ، وأقرت لائحة هذا الصندوق وشكلت اللجنة المشرفة عليه من البلدان المانحة والصندوق العربي .

وما يزال هذا الصندوق في طور إعداد أدوات عمله واستكمال نظمه . وهو الوقت المناسب لإثارة اهتمام الصندوق العربي بضرورة العناية بالمنشآت الصغرى وبالتمويل الصغير ودراسة تمويل مشروع منظمة العمل العربية المقر من القمة بشأن تدريب الرياديين في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة . وهذا المشروع حاز على موافقة القمة العربية بجانب مشاريع خمسة أخرى تقدمت بها المنظمة في إطار البرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة .

وتناول **الفصل الرابع** تجارب من بلدان ناهضة وهي تجارب مثيرة في جانب أو أكثر منها . واختصر التقرير تناوله على ثلاث منها هي حالات ماليزيا والهند وتركيا .

فماليزيا أدمجت العناية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع خطط التنمية فيها منذ 1957 وكان الدور الحكومي بارزا في ذلك .

واتجهت في العقد الأخير إلى رفع كفاءة هذه المنشآت كوسيلة لزيادة الصادرات والولوج في اقتصاد المعرفة بتعاون كامل مع المؤسسات البحثية والتكنولوجية في ماليزيا . وأهم هذه المنشآت تقع في قطاع الخدمات وتشبه في هذا الجانب الوضع في بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص .

أما التجربة الهندية فقد تميزت باعتبارها هذه المنشآت قاطرة النمو في الهند منذ خمسينات القرن الماضي . ومنذ سنوات قليلة زادت عنايتها بالمنشآت الصغرى وأصبحت هذه من صلاحيات وزارة جديدة تعني بالمنشآت بأنواعها الثلاثة وأخذت بذلك صلاحية وزارة أخرى كانت تعني بالصناعات الغذائية الريفية . ويبلغ عدد هذه المنشآت في الهند 26 مليون منشآت تساهم بـ 45% من الناتج الصناعي و 40% من الصادرات لكنها لا تساهم إلا بنسبة 8% في الناتج المحلي الإجمالي .

ومن خصائص هذه التجربة تخصيص ما يزيد عن 1200 منتجاً يكون إنتاجها حكراً على المنشآت غير الكبيرة . وقد كان لهذه المنشآت الدور الفاعل في التشغيل إذ أن نمو التشغيل فيها تجاوز 7% سنوياً خلال العقد الأخير . ومن ملامح هذه التجربة العناية بالمنشآت الريفية بقدر العناية بمنشآت اقتصاد المعرفة . وتكثيف جهود التدريب .

إذا يخطط في الهند تدريب 500 مليون متدرب حتى عام 2022 يكون 50% منهم في الريف . أما التدريب الخاص لهذه المنشآت فالمراكز الوطنية تخطط لتدريب 2.5 مليون متدرب .

وتقدم التجربة التركية أوجه شبه مع بعض التجارب العربية . فالعناية بهذه المنشآت تتم في ظروف اقتصادية طبعها التضخم وتحدي الانفتاح على أوروبا الموحدة . وقد أنشأت تركيا في وقت مبكر منظمة للتنمية الصناعية لهذه المنشآت ومركز تدريب خاص بها طورتهما بعد ذلك عام 1990، واستخدمت هذه المنشآت لتقليل التفاوت بين الجهات واعتمدت في ذلك على حوافز تمويلية وضريبية. وللتعاونيات في التجربة التركية دور مهم خاصة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية واعتنت تركيا بتوفير مشاركة هذه المنشآت في المعارض التجارية المحلية والخارجية بدعم خاص من الحكومة .

ويأتى الفصل الخامس بعنوان : نحو ميثاق عربي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

وفي هذا الفصل تم استعراض جهود تجمع بلدان مصنعة في هذا الشأن وهي أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . فقد اعتمدت هذه البلدان ميثاق بولونيا حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2000 ومن البلدان العربية المشاركة في هذا الميثاق الجزائر ومصر والمغرب وتونس . واستمرت عناية هذه البلدان اعتماداً على ميثاق بولونيا بتحديد سياسات بشأن هذه المنشآت وذلك في مؤتمرات وزارية متتالية بشأن هذه المنشآت استضافتها اسطنبول (تركيا) وبرازيليا (البرازيل) وأثينا (اليونان) وطوكيو (اليابان) .

واهتم وزراء الصناعة العرب بوضع ميثاق عربي لهذه المنشآت خاصة منذ المؤتمر الرابع لوزراء الصناعة العرب في صنعاء (2007) وتبلور اهتمامهم في المؤتمر الخامس في الجزائر (2010) . وفي هذا المؤتمر درس ميثاق عربي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ومنظمة العمل العربية إذ تتفق مع ما ذهب إليه وزراء الصناعة العرب فأنها تأمل أن يتناول أي ميثاق عربي الجوانب التالية :

- العناية بالمنشآت الصغرى .

- التركيز على تنمية روح المبادرة .

- تخصيص عناية استثنائية بتدريب المبادرين .

- تأمين هذه المنشآت من الأزمات المالية الاقتصادية العالمية أو الدورية من خلال صناديق خاصة .

وقد يكون لجهات عربية أخرى إسهامات في هذا الميثاق العربي وبشكل خاص الجهات التي قنن التعاون بينها وهي إلى جانب منظمة العمل العربية كلا من القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الإدارية ومجلس الوحدة الاقتصادية .

وختم هذا الفصل بخاتمة . وتضمنت هذه الخاتمة مقترحات مدير عام مكتب العمل العربي إلى مؤتمر العمل العربي في دورته (38) .

وشملت هذه المقترحات 21 مقترحاً . كان من بينها ما هو موجه لتحديد سياسات وطنية بشأن هذه المنشآت ومنها ما تعلق بتوجيه عناية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للعناية بالمنشآت الصغرى وتمويل مشروع المنظمة لتدريب المبادرين في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة .

